٩٧/١١/٥

جعجع واستعمالات الذاكرة

بقلم غسان سلامة

لم اعد ادري اين امسى سمير جعجع من دفق الدعاوى الجنائية المقامة ضده، من "الكنيسة"، الى داني شمعون، فرشيد كرامي، وميشال المر، في انتظار اتهامات جديدة، ونزاعات مرتقبة. وان كنت لم التق الرجل يوماً، لا في المعنى المتداول للقاء ولا على مستوى الافكار والتوجهات، فان هذا التركيز شبه الميكانيكي على محاكمته وبالتالي على الحكم عليه، بات في ذهني مصدر قلق وخوف. ولغيري من اهله واتباعه ان يخافوا عليه، ويدافعوا عن صحته وحقوقه كسجين، اما انا فخوفي على الوطن.

فالضراوة القضائية الموجهة ضد هذا الزعيم الميليشيوي السابق تنضح بانتقائية في الملاحقة، باتت تثير الشفقة على الملاحَق والشكوك في الملاحِق. وان كان لاهل القانون ان يسائلوا في صحة الوقائع ودقة الاتهامات ومجرى القضاء، فان على اي حريص على الشأن العام ان يتساءل عن هذا الاستعمال الجاري للذاكرة الوطنية، وعن الاثار البعيدة المدى لهذه الاعتباطية المشخصنة في محاسبة "ابطال" الحرب اللبنانية، وكأن الجهاز العدلي اللبناني بات سلاحاً تستمر معه الحرب انما بوسائل اخرى، وكأن زمن السلم الذي يشيد به المسؤولون صباح مساء ويدعون عموم اللبنانيين لشكرهم على انبلاج ضوئه، وعلى استمراره، جوهره تكريس هاجسي لميزان قوى طائفي واقليمي لا يستقيم ويستمر الا من خلال اكباش المحارق المحسن اختيارها.

وتشي هذه الانتقائية في التعامل مع الماضي القريب بهشاشة الحال الراهنة وكأن القيمين على الامور في لبنان قد قرروا تحويل الذاكرة الوطنية الى مخزن لاسلحة القمع القانوني يلجأون اليه ويستعيرون من حوائجه لحماية واقع مهدد باستمرار بالتحول الى مناح واتجاهات مختلفة عما يسعون اليه. او كأنهم يعلمون، في قرارة صدورهم، ضعف شرعية سلطاتهم، المنبثقة من انتخابات مؤجلة، ومحدودة المعنى ان اجريت. ويعملون، حتى لو لم يتجاسروا على الاعتراف، ان منجزاتهم الحقيقية خلال عقد من الزمن او بالكاد، هي ادنى واضعف مما يقولون. لذا ذهبوا الى ماضي الحرب ينبشون في دفاترها علّهم يجدون في طياتها ما يعلي شأنهم

– التتمة في الصفحة ١٨ –

◄ جعجع واستعمالات الذاكرة

– تتمة المنشور في الصفحة ١ –

ويضيف الى شرعيتهم ويعوّض هزال مؤسساتهم.

وفي هذا الجنوح الواضح نحو استعمال عناصر الماضي، تطبيق لقاعدة معروفة في علم السياسة، مفادها ان الاستئثار بكتابة التاريخ وفرضه على الآخرين اداة مهمة في ممارسة الحكم. والسلطة المنبثقة من التحولات اللبنانية التي جرت سنتي ١٩٨٨–١٩٨٩، تسعى كغيرها من سلطات العالم الثالث، الى ان تفرض، ولو بقدر كبير من الهواية والبدائية والتناقضات، قراءة معينة لمجريات الحرب اللبنانية، تجعل من بعض "ابطال" تلك الحرب مجرمين ممقوتين ومن بعض "الابطال" الآخرين مشاريع لزعامات سياسية طويلة الامد. وهي تحاول ايضاً ان تشرعن مسلك فئات واحزاب وقبائل وطوائف وان تصدر احكاماً مبرمة على مسلك اخرى. وهي قراءة تسعى ايضاً لإسباغ مفردات النبل والشهامة والطهارة على بعض التدخلات الخارجية في الحرب اللبنانية، كما تسعى لالصاق التهم الكبرى بتدخلات قوى خارجية اخرى.

* * *

من الطبيعي ان يشمئز علماء التاريخ من هذه الكتابة القسرية الشديدة التسيس والمعدومة الموضوعية لتاريخ الحرب اللبنانية، وهم فعلاً يتأففون باطراد من هذا الفرض الفوقي لما ينبغي ان تكون عليه قراءة الماضي، وهذا ما يبرر احترام تحديهم العلمي لاستئثار اهل السياسة بوضع التاريخ. لكن اي تصحيح علمي يقوم به مؤرخ لكتابة الماضي بقلم السياسيين لا يكفي لتبديد القلق. فالتلاعب بحقائق الماضي لخدمة الحاضر يثقل المستقبل بالهموم والسحب الداكنة، اذ لا بد من ان يأتي اليوم الذي ينتفض فيه الناس على "التاريخ الرسمي" الذي فرض قسرياً عليهم، فيطالبوا بتعديله او باستبداله تماماً.

ولنا، من مطالعة الصحف، ومتابعة الاحداث الجارية، ما يكفي من الامثلة الواضحة على تخلخل اسس التواريخ المفروضة قسراً على الناس والتلاعبات بالذاكرة والانتقائية بالتذكر. خذ مثلاً تلك الضراوة القانونية المماثلة التي يلجأ اليها الاميركيون للاستمرار في معاقبة العراق وفي فرض العقوبات عليه ان لم يكن في تشديدها. لقد غزا العراق فعلاً الكويت في صيف سنة ١٩٩٠، ضارباً بعرض الحائط ابسط القوانين الدولية وبقواعد حسن الجوار وبمفردات ميثاق الامم المتحدة ناهيك بمتطلبات "الاخوة" بين البلدان العربية. لكن احداً لم يعد يستطيع ان يتعامى عن ان هذا الحدث الفظيع الذي جرى منذ سبع سنوات ونيف بات مبرراً دائماً لا حدود له في الزمن، يهدف الى تكريس الهيمنة العسكرية الاميركية على الخليج، على مياهه، على شواطئه، على نفطه، كما على البلدان المشاطئة. ويرمي التركيز الاميركي المنهج على استذكار الغزو الى دفع دول المنطقة لتناسي الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي نفسه، ولاتفاقات جنيف، ولميثاق الامم المتحدة التي تقدم عليها دول اخرى في المنطقة على رأسها اسرائيل. فقررات مجلس الامن الدولي باتت اساسية ولا مناص من تطبيقها حرفياً عندما يتعلق الامر بالعراق، ولكنها باتت مرجعيات هشة ومشكوكاً بشرعيتها وبفاعليتها وبفائدتها عندما يتعلق الامر باسرائيل.

او خذ مثلاً آخر، لا يقل هولاً، من الجزائر. في خطاب سياسي القاه الاسبوع الماضي، دعا الرئيس اليمين زوال مواطنيه لاقفال فوري لملف الحرب والفظائع والمجازر المفتوح منذ سنة ١٩٩٢. لكن ملفاً بهذا الهول لا يقفل بخطاب رئاسي، ولا يمر بمرسوم جمهوري. والحق ان اسوأ ما قد يحصل هو اقفال قسري فوقي لذاكرة الجزائريين الناضحة بالمصائب المقززة التي اصابتهم طيلة هذه السنوات الخمس. فهم لن يخرجوا فعلاً من مأساتهم الا على قاعدة التوافق الوطني الواسع على قراءة موحدة للحرب التي عصفت بهم وما زالت. والتسامح المتبادل لن يتم بينهم، على ضرورته الملحة، بالتعامي عمّا حصل، او بطمره في النسيان او خصوصاً بالقاء المسؤولية على طرف واحد دون غيره من اطراف الحرب الجزائرية، لتحميله تبعات المآسي والمصائب وتحويله بالتالي كبش محرقة تسهل الاستعمال.

لقد حاول الجزائريون ذلك في السابق وفشلوا. ويقيني ان سبباً اساسياً من اسباب الحرب الجزائرية التي تدور رحاها اليوم، هو بالذات تلك المحاولة الدؤوبة التي اقدمت عليها السلطة الوطنية الجزائرية، المنبثقة سنة ١٩٦٢ من سنوات حرب التحرير، على كتابة تاريخ تلك الحرب بطريقة قسرية، فوقية، انتقائية. اذ راحت جبهة التحرير الوطني التي تسلمت انذاك مقاليد السلطة تمحو من الذاكرة قرناً ونيفاً من الاحتلال الفرنسي، ومن التعامل الجزائري الواسع مع ذاك الاحتلال، كما قررت ان تفرض على الجزائريين تناسي الخلافات الداخلية بين منظمات التحرير والتي ادت في حينه الى معارك ومجازر بقسوة الحرب ضد المحتل وضراوتها. وتعلّمت الاجيال الجزائرية الجديدة في الكتب الموضوعة لها، تاريخاً وطنياً مبتسراً، مسيساً لاقصى الحدود، اختار من الماضي ما يناسب سلطة الحاضر ويزيد من شرعيتها، ويضفي على تسلطها واستبدادها نوعاً من الهالة المستمدة من حرب الاستقلال، بصورة اعتباطية. وها بنا اليوم نرى في تضاعيف الحرب الدائرة نوعاً من التصحيح الدموي لهذا التاريخ الرسمي، بانتفاضة قوم يطالبون بالذات بالكف عن استغلال "بطولات" الماضي لامرار تسلّط الحاضر.

وليست حال فرنسا مختلفة جوهرياً وقد تحوّلت محاكمة موريس بابون، المتهم بالاشتراك مع الالمان في ارسال يهود مدينة بوردو التي كان خلال الحرب العالمية الثانية مديراً لشرطتها، الى المحرقة. فبعد نصف قرن على الاحداث، تحوّلت محاكمة الرجل الى نزاع مستعر حول كتابة التاريخ الفرنسي. فقام مؤرخون بارزون يتحدون الكتابة الديغولية الرسمية السائدة منذ ١٩٤٥، والتي كانت تدفع لوضع فترة ١٩٣٩ – ١٩٤٥ بين قوسين، وكأنها لم تكن، وكأن ملايين الفرنسيين لم يؤيدوا آنذاك الماريشال بيتان وكأنهم لم يتعاونوا مع المحتل. وادخل المؤرخون قاعة المحاكمة حيث دافع بعضهم عن "التاريخ الرسمي" المعتمد، بينما سعى آخرون لتعديله وجعله اقرب الى الحقيقة الموضوعية فتحولت محاكمة رجل بعينه، سجالاً علمياً، ثم انزلق الخلاف بين المؤرخين الى نزاع سياسي حين انبرى فيليب سيفان، في فورة غضب، فاتهم الحزب الاشتراكي الحاكم حالياً باستغلال محاكمة بابون (الذي كان قد تحول بحكم قانون التناسي والتعامي نائباً فوزيراً في الحكومات الديغولية) لحرفها عن هدفها القضائي وتحويلها هجوماً سياسياً مركزاً على الارث الديغولي.

وتجتاح دول الشرق الاوروبي حالياً موجة من الهوس الجارف بنبش الماضي. ومن يزر اليوم موسكو او براغ او بودابست يصعقه ذلك الاستغلال الرخيص لأرشيف مخابرات الانظمة الشيوعية الراحلة لتوزيع الاتهامات ذات اليمين واليسار ضد شخصيات مرموقة بالتعامل مع تلك الانظمة، بل بالعمل الى جانبها مخبرين متطوعين. وفي السوق الاعلامية اليوم، "وثائق" تدين كتاباً كباراً ورجال دين وناشطي حقوق انسان لا يدري المرء فعلاً ان كانت صحيحة، استخرجت من ذلك الارشيف الضخم، ام انها زوّرت منذ فترة قصيرة بهدف اثارة البلبلة. واذا لم تنجح دعوات بعض قادة الشرق الاوروبي لطي صفحة الماضي الشيوعي وتناسيه، فذلك بالذات لان للمواطنين الحق بان يعرفوا من وشى بهم للشرطة السرّية، ومن المسؤول عن دفعهم آنذاك الى غياهب السجن. فالتسامح الضروري، غداة المراحل السوداء من حياة الامم، لا يمكن ان يبنى على الجهل والتجهيل، انما على المعرفة. والغفران للمعصية لا يكون كاملاً ان لم يقدم العاصي على الاعتراف بفعلته.

هذي قاعدة تنطبق اليوم بشدة على جل المآسي والمآزق السياسية في جوارنا العربي المباشر. فالمصالحة في الخليج لن تتم الا يوم يتغيّر الخطاب العراقي الرسمي حول ما جرى سنة ١٩٩٠، وتقبل بغداد بان غزو الكويت لم يكن الا خطأ جسيماً نتجت منه ويلات كبرى للعراق ولجيرانه. ولن تستقر الوحدة الوطنية الا باعتراف بان التوحيد الذي جرى سنة ١٩٩٤ للشطرين المتنافسين كان عسكرياً وقسرياً، لا توافقياً وان مسؤولية الانزلاق انذاك الى المواجهة العسكرية التي أوقعت الاف الضحايا لا تقع على الحزب الاشتراكي الجنوبي وحده. ولا يستوي الوضع في السودان على حالة وحدوية الا باقرار الشمال بان انظمة الحكم المتتالية في الخرطوم تبارت في اعتبارها جنوب البلاد ملحقاً ينبغي تأديبه باستمرار. ولن ينشأ سلم حقيقي بين اسرائيل والفلسطينيين الا يوم تقبل اكثرية راجحة من الاسرائيليين بالاقرار بالظلم التاريخي الماثل الذي شكله قيام الكيان الاسرائيلي على شعب مسالم بكامله. اما تلفيق التاريخ، وفرض رؤية اسرائيلية قسرية له على الفلسطينيين وعلى العرب الآخرين، كما يحاول الاسرائيليون ان يفعلوا من خلال العودة الى التوراة حيناً ومن خلال ارغام الفلسطينيين على اعادة النظر في تاريخهم و"تنظيف ذاكرتهم" وفق المعايير الاسرائيلية، فلن يؤدي في المقبل من الزمن الا الى انتفاضات جديدة وثورات عارمة.

وهذا يعيدنا الى لبنان. فان كانت الحاجة ملحة الى طي صفحة الحرب بصورة حاسمة، وان كان التسامح والغفران ضروريين كما لم يكونا في اي وقت مضى لانقاذ تجربة العيش المشترك، فالاحرى بالقيمين على الامور، في الداخل والخارج، ان يكونوا قدوة بالكف عن نبش الملفات العتيقة بصورة اعتباطية وعن فرض كتابة فوقية قسرية، احادية الجانب، فئوية، لتاريخ الحرب التي عصفت بنا. فذاكرة الشعوب لا تسعف اهل الحاضر الا اذا كانوا مستعدين لاحترامها. وطي الماضي لا يتم بالتناسي المفروض ولا بالاستغلال الرخيص لبعض عناصره دون غيرها. قد يبقى البعض على احقاده الدفينة، وقد يتغذى البعض الآخر برغبة جامحة في الثأر، وهؤلاء موجودون في لبنان كما في مجتمعات اخرى عصفت بها الحروب. ولكن السلم الاهلي الدائم لا يستقر الا اذا توافقت اكثرية واسعة من اللبنانيين على قراءة متقاربة ان لم تكن متماثلة لتاريخهم القريب والبعيد، مبتعدين بحزم عن حسابات السياسة الراهنة وحرتقاتها، ومتطلعين الى مستقبل مشترك، لا ينبذ الذاكرة الجماعية، كما لا يسيء استلهامها.

غسان سلامة